

Distr.: General
15 July 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون

البند ٩٩ (و) من جدول الأعمال المؤقت*

نزع السلاح العام الكامل

أمن منغوليا الدولي ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية

تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير سرداً للتطورات الجديدة وللمساعدة التي منحتها الأمانة العامة وهيئات الأمم المتحدة المعنية إلى منغوليا منذ صدور التقرير السابق بشأن هذا الموضوع (A/63/122). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقد مكتب شؤون نزع السلاح سلسلة من المشاورات مع منغوليا وهيئات الأمم المتحدة المعنية، تناولت السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز أمن منغوليا الدولي ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية.

وما زالت منغوليا موضع اعتراف دولي لمركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية وتظل تعمل على تعزيز الأهداف الأخرى لنزع السلاح النووي وعدم انتشاره. وواصلت منغوليا السعي إلى إضفاء الطابع المؤسسي على مركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية، وشرعت بهذا الصدد في مناقشات مع الدولتين المجاورتين لها مباشرة، وهما الصين والاتحاد الروسي، من أجل إبرام صك قانوني يتضمن مشروع بروتوكول منفصل لتوقع عليه الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية.

* A/65/150.



وركزت الأمم المتحدة إلى حد كبير على توفير الدعم لمنغوليا في الاستجابة للكوارث الطبيعية، ولا سيما في أزمة "زود" المتواصلة، التي بدأت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وتلقى كل من حكومة وشعب منغوليا مساعدات من مختلف إدارات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، بما فيها منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.

المحتويات

الصفحة

٤ المقدمة	أولا -
٤ الأنشطة المتصلة بمركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية	ثانيا -
٧ الجوانب غير النووية لأمن منغوليا الدولي	ثالثا -
١٠ الخلاصة	رابعا -

أولاً - المقدمة

١ - دعت الجمعية العامة، في قرارها ٥٦/٦٣ المعنون "أمن منغوليا الدولي ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية"، الدول الأعضاء إلى مواصلة التعاون مع منغوليا في اتخاذ التدابير اللازمة لتوطيد وتعزيز استقلال منغوليا، وسيادتها وسلامتها الإقليمية، وحرمة حدودها، واستقلال سياستها الخارجية، وأمنها الاقتصادي، وتوازنها الإيكولوجي، وكذلك مركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية. وطلبت الجمعية العامة أيضاً إلى الأمين العام وإلى هيئات الأمم المتحدة المعنية مواصلة تقديم المساعدة إلى منغوليا في اتخاذ التدابير اللازمة المذكورة أعلاه. وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إليها في دورتها الخامسة والستين عن تنفيذ القرار. ويقدم هذا التقرير استجابة لذلك الطلب.

ثانياً - الأنشطة المتصلة بمركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية

٢ - منذ تقديم التقرير السابق للأمين العام عن هذا الموضوع (A/63/122)، واصل مكتب شؤون نزع السلاح، عن طريق فرع أسلحة الدمار الشامل التابع له، تقديم المساعدة إلى منغوليا في اتخاذ التدابير اللازمة لتوطيد وتعزيز مركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية. ونظّم الفرع اجتماعين في ٢٦ شباط/فبراير و ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٠ لهيئات الأمم المتحدة المعنية بهدف تبادل المعلومات عن الأنشطة الرامية إلى تنفيذ القرار ٥٦/٦٣ ومناقشة إعداد تقرير الأمين العام لعام ٢٠١٠ عن الموضوع. وحضر الاجتماعين مسؤولون من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وإدارة الشؤون السياسية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومكتب ممثل الأمم المتحدة السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وممثلون عن منغوليا.

٣ - وواصلت منغوليا بذل جهودها الحثيثة للحصول على الاعتراف الدولي بمركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية وإضفاء الطابع المؤسسي عليه بالعمل على إبرام صك قانوني بشأن مركزها مع الدولتين المجاورتين لها مباشرة وهما الصين والاتحاد الروسي، فضلاً عن إعداد بروتوكول منفصل لتوقع عليه الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية، وعلى ترسيخ الاعتراف بمركزها ككمييار يُحتذى به:

(أ) ففي آذار/مارس وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، عقدت منغوليا اجتماعات ثلاثية أولية مع الصين والاتحاد الروسي في جنيف لتبادل الآراء بشأن مشروع المعاهدة الثلاثية المتعلقة بمركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية، والذي قدّمته في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

وفي اجتماع أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، قدّم كل من الصين والاتحاد الروسي ورقة مشتركة إلى منغوليا تتضمن أسئلة وتعليقات على مشروع المعاهدة. وقدّم طلب إلى الدول الثلاث الأخرى الحائزة للأسلحة النووية للانضمام إلى المفاوضات الجارية بشأن المعاهدة. وبدأت منغوليا دراسة الرد المقدم من كل من الصين والاتحاد الروسي؛

(ب) وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٩، استضافت منغوليا في أولان بتار أول اجتماع لمنسقي الدول الأطراف في معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والدول الموقعة عليها ومنغوليا. وتبادل المشاركون الآراء بشأن الأعمال التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠، والمؤتمر الثاني للدول الأطراف في معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والدول الموقعة عليها ومنغوليا؛

(ج) وفي نيسان/أبريل ٢٠١٠، عقدت منغوليا اجتماعاً استشارياً مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن مركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية. وركز الاجتماع على ما يلي: مفاهيم المنطقة الخالية من الأسلحة النووية، والمبادئ التي تقوم عليها، والتقدم المحرز في هذا المجال والتحديات المستقبلية؛ مركز منغوليا كمنطقة خالية من الأسلحة النووية مكونة من دولة واحدة؛ التشريعات وبرامج تقديم المساعدة والصكوك التي ينبغي تنفيذها؛ التشريعات الوطنية المرتبطة بالضمانات النووية والأمن النووي، والأمان النووي، والمسؤولية النووية، ومركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية.

٤ - ولا يزال مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية موضع اعتراف دولي، ولا سيما من خلال الإشارات الصادرة في الاجتماعات الثنائية والمتعددة الأطراف:

(أ) ففي تموز/يوليه ٢٠٠٩، أعرب رؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز، الذين اجتمعوا في شرم الشيخ، مصر، عن تأييدهم لسياسة منغوليا الرامية إلى إضفاء الطابع المؤسسي على مركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية، ورحّبوا ببدء المناقشات بين منغوليا والدولتين المجاورتين لها لإبرام الصك القانوني اللازم، وأعربوا عن أملهم في أن تؤدي هذه المناقشات قريباً إلى إبرام صك دولي لإضفاء الطابع المؤسسي على مركزها؛

(ب) وبرز في الوثيقة الختامية للمؤتمر الثاني للدول الأطراف في معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والدول الموقعة عليها ومنغوليا تأييد كامل لسياسة منغوليا بإضفاء الطابع المؤسسي على مركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية، وترحيب بالمحادثات

الجارية بين منغوليا والدولتين المجاورتين لها^(١). وأوصى الإعلان الذي اعتمده منتدى المجتمع المدني للمناطق الخالية من الأسلحة النووية بإقامة مناطق إضافية خالية من الأسلحة النووية، بما يشمل المناطق المكوّنة من دولة واحدة؛

(ج) وبرز في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠ ترحيب بإعلان منغوليا عن مركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية ودعم للتدابير التي اتخذتها منغوليا لتوطيد وتعزيز ذلك المركز^(٢).

٥ - كما واصلت منغوليا تعزيز الوعي بشأن أمنها ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية والعمل على تحقيق الأهداف الأخرى لترع السلاح النووي وعدم انتشاره:

(أ) وفي ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٠، دعت منغوليا إلى عقد مناقشات مائدة مستديرة في فيينا حول موضوع "تعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية: التحديات والفرص"، وقد تبادل كل من الدول الأعضاء ومجتمع الأمم المتحدة في فيينا، في إطارها، المعلومات والآراء بشأن المسائل المتصلة بالمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠؛

(ب) وفي آذار/مارس ٢٠١٠، عقدت منغوليا ندوة وطنية معنونة "الطاقة النووية في القرن الحادي والعشرين - من التهديد إلى الخلاص: أفكار العلماء"، تناولت المسائل المتصلة بالحد من الخطر النووي، واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. كما ركزت الندوة على آفاق إقامة عالم خال من الأسلحة النووية، ومركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية، وحيثها، والتحديات الماثلة أمام إضفاء الطابع المؤسسي على مركزها، واحتمالات إقامة مزيد من المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وخلال الندوة، قدّمت منغوليا إحاطة خاصة عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٥٦/٦٣ والتدابير التي يتعين اتخاذها على المستويين الوطني والدولي لإضفاء الطابع المؤسسي على مركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية.

٦ - واعتمد حورال الشعب الأعلى (البرلمان المنغولي) قانوناً للطاقة النووية يتناول، في جملة أمور، مسألة الأمان الإشعاعي. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٩، أجرى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية زيارة إلى منغوليا لمناقشة مواصلة تنمية العلاقات الثنائية، بما يشمل قيام الوكالة الدولية بتوفير خدمات استشارية لتحديد سياسة الدولة بشأن التطبيقات السلمية

(١) NWFZM/CONF.2010/1، الفقرة ٢٣.

(٢) NPT/CONF.2010/50 (Vol. I)، الفقرة ١٠٠.

للطاقة النووية، وتقديم المساعدة التشريعية اللازمة والتدريب إلى الموظفين الوطنيين. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، انضمت منغوليا إلى مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمدة سنتين.

ثالثاً - الجوانب غير النووية لأمن منغوليا الدولي

٧ - قدّمت الأمم المتحدة دعماً كبيراً إلى شعب وحكومة منغوليا في الاستجابة للكوارث الطبيعية، ولا سيما خلال أزمة "زود" التي بدأت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ وما زالت آثارها تفرض تحديات على مجتمعات الرعاة. و"زود" ظاهرة طبيعية تتسم بموجة جفاف صيفية تتسبب في إنتاج غير كافٍ لعلف الماشية، ويليهما موسم شتاء قاسٍ جداً. ومنذ حزيران/يونيه ٢٠١٠، هلك ٨,١ ملايين رأس ماشية، وخسر ٤٣ ٥٥٥ شخصاً ماشيتهم بأكملها، مما ولّد تهديدات خطيرة على بقاء الفئات السكانية الضعيفة وأمنها الاقتصادي، لاعتمادها في الأغلب على الماشية في سبل عيشها. وتأثر أكثر من ٢٨ في المائة من السكان، أي ما يعادل ٧٦٩ ١٠٦ نسمة (٢١٧ ١٤٤ أسرة) بظاهرة "زود"، جرّاء خسارة ماشيتهم بشكل رئيسي.

٨ - وسعيّاً للتخفيف من أثر هذه الظاهرة على البشر، استجابت وكالات الأمم المتحدة الموجودة في منغوليا، ومنها منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، لاحتياجات السكان المتأثرين، من خلال توفير مواد وخدمات الإغاثة، كالغذاء، والتغذية، والتعليم، واللوازم الطبية. وعلاوة على ذلك، منح مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مبلغ ٣,٧ ملايين دولار لهذه الوكالات عن طريق الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، بغية مساعدة حكومة منغوليا على تلبية الاحتياجات الفورية والأشدّ إلحاحاً.

٩ - وفي ١٢ أيار/مايو ٢٠١٠، قدّم كل من فريق الأمم المتحدة القطري في منغوليا ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية المساعدة إلى حكومة منغوليا لإطلاق نداء منغوليا المتعلق بظاهرة "زود"، الذي يشمل القطاعات التالية: (أ) الصحة، والبقاء، والغذاء، والمياه/الصرف الصحي، والتغذية؛ و (ب) التعليم؛ و (ج) الزراعة؛ و (د) الإنعاش المبكر. ويُستخدم النداء كوثيقة استراتيجية رئيسية على صعيدي التخطيط والتنسيق وتسهيل تعبئة الموارد أيضاً استعداداً لبلوغ الهدف الإجمالي المحدد بـ ١٨ مليون دولار. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٠، لم يتجاوز معدل الاستجابة للنداء ٧,٦ في المائة، مما يعني أن احتياجات بقدر ١٦,٨ مليون دولار لم تُلبّ. كما تشجع حكومة منغوليا على تنفيذ التوصيات ذات الصلة

الصادرة عن بعثة تقييم التأهب لعام ٢٠٠٤، التي استحدثتها فريق الأمم المتحدة لتقييم الكوارث والتنسيق من أجل زيادة مستوى التأهب للاستجابة للكوارث في المستقبل.

١٠ - وبناءً على التوصيات التي قدمها المكتب الإقليمي التابع لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ في شباط/فبراير ٢٠١٠، سيعقد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية حلقة عمل وعملية تخطيط أوّلي للطوارئ بهدف تقديم المساعدة في التعريف بالنهج العنقودي وتكوينه وتنفيذه على المستوى المحلي في منغوليا. كما أن المكتب الإقليمي في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ في طور وضع عملية تحديد الدروس المستفادة تضم التجارب القيّمة وأفضل الممارسات القائمة على الاستجابة لظواهر "زود" الحالية والسابقة، وكفالة درجة أعلى من التأهب قبل حلول موسم الشتاء المقبل.

١١ - ويعتبر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أنه من المهم معالجة الأسباب الجذرية لظاهرة "زود" تجنباً لتكرار أزمات مماثلة في المستقبل. وبرز توافق عام في الآراء على أن آثار هذه الظاهرة تمثل تحدياً إنمائياً بشكل رئيسي، وأن استخدام الصكوك الإنسانية كحلّ على الأمد القصير هو دون المستوى الأمثل، حتى أنه قد يؤدي إلى نتائج عكسية. وينبغي مواصلة دراسة العوامل التالية سعياً إلى وضع العنصر الذي هو من صنع الإنسان، في هذه الحالة، في صلب التحليل: (أ) عدم توفر إدارة مستدامة للمراعي؛ (ب) عدم توفر أو عدم تشغيل أعداد كافية من مراكز توزيع المياه والآبار للمراعي؛ (ج) عدم توفر ما يكفي من إمدادات ومخزونات لغذاء الحيوانات، بما يشمل التبن والعلف؛ (د) عدم توفر حماية للحيوانات في فصل الشتاء؛ (هـ) وجود الكثير من الحيوانات.

١٢ - وعلاوة على ذلك، ثمة حاجة ماسة لتكثيف الدعم المقدم إلى حكومة منغوليا في إطار تعبئة المساعدة الإنمائية التي تتناول الأسباب الإيكولوجية والاقتصادية لظاهرة "زود". وفي هذا الخصوص، تعمل الأمم المتحدة على نحو وثيق مع حكومة منغوليا، ولا سيما بتطبيق مفهوم الأمن البشري. وبالارتكاز على نهج الأمن البشري، نفذ صندوق الأمم المتحدة الاستثماري للأمن البشري ستة مشاريع في منغوليا، وأنفق ما مجموعه ٨,٥٣ ملايين دولار، وشملت المشاريع مختلف المسائل، من الرعاية الصحية الأولية إلى التعليم والمساعدة في كسب الرزق وصولاً إلى البيئة. ويهدف أحدث هذه المشاريع، الذي يحمل عنوان "تعزيز المساواة الاجتماعية في مناطق غوبي بجنوب منغوليا من خلال تشجيع الأمن البشري بواسطة النهج المتكاملة ونهج الوقاية"، والذي خُصص له ٢,٧٨ مليون دولار، إلى التخفيف من أوجه عدم المساواة الاجتماعية المتصلة بالفقر الشديد وتغير المناخ، من أجل تعزيز الأمن البشري باستخدام تدابير متكاملة ومتعددة القطاعات ووقائية.

١٣ - وفي إطار البرنامج القطري للفترة ٢٠٠٧ - ٢٠١١، يواصل مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في منغوليا تقديم الدعم من خلال التركيز على تعزيز الأمن الاقتصادي والحفاظ على توازن إيكولوجي، وهو ما واجه تحديات، بالأخص منذ عام ٢٠٠٩، جراء الأزمة الاقتصادية العالمية وأزمة "زود" المتواصلة.

١٤ - ويقدم البرنامج الإنمائي الدعم إلى الحكومة في تعزيز الأمن الاقتصادي على الصعيدين الوطني والمجتمعي عبر المشاريع التالية:

(أ) لقد أسهم العمل المتعلق بالميزنة القائمة على الأهداف الإنمائية للألفية، على نطاق منظومة الأمم المتحدة، والدعوة لتحقيق الأهداف على المستوى المحلي، وإنتاج خرائط الفقر ونظام المعلومات الإنمائية (DevInfo)، في تعزيز قدرات الحكومة في مجال التخطيط المستند إلى الأدلة، وصنع القرار والرصد، والسياسات المناصرة للفقراء، في إطار معالجة أوجه الضعف الاجتماعي، مما سيسهم على نحو حاسم في تحقيق الأهداف؛

(ب) وأنشئت هيئة فكر وبحث للبلدان النامية غير الساحلية، بدعم من البرنامج الإنمائي، للمساعدة في مواجهة التحديات التجارية التي تواجهها تحديداً تلك البلدان؛

(ج) ويدعم البرنامج الإنمائي توسع فرص الأعمال التجارية بالنسبة لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة والبالغة الصغر في المناطق الريفية والحضرية من خلال توفير فرص العمل للفقراء وتحسين برامج الدخل الحقيقي، مما يعود بفائدة مباشرة على الآلاف من المنغوليين، ولا سيما الفئات الضعيفة والنساء.

١٥ - ويواصل البرنامج الإنمائي، في سعيه للحفاظ على توازن منغوليا الإيكولوجي القيام، بما يلي:

(أ) تعزيز الإدارة البيئية ومساعدة المجموعات المحلية في إدارة الموارد الطبيعية بفعالية؛ زيادة فرص حصول الفقراء على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي؛ تعزيز استراتيجية ومعايير كفاءة الطاقة في قطاع البناء من خلال آلية التنمية النظيفة؛ الحد من تدهور الأراضي ومكافحة التصحر؛ تحسين الحد من أخطار الكوارث ونظم التصدي للطوارئ والقدرات على مواجهة الكوارث الطبيعية؛

(ب) دعم إعادة النظر في الإطار القانوني في قطاع البيئة لتحديد الثغرات السياساتية، وتقييم الكفاءة المؤسسية والثغرات في القدرات على المستويين الوطني والمحلي؛ وتقييم الحالة الراهنة لتنفيذ الاتفاقيات البيئية الأساسية للأمم المتحدة؛

(ج) دعم مبادرات الحكومة في التعامل مع تغير المناخ من خلال المساعدة في إجراء تقييم مواطن الضعف على صعيد تغير المناخ وتنفيذ خطة العمل الوطنية المعنية بتغير المناخ؛ وضع السياسات والمعايير المناسبة لتحقيق كفاءة الطاقة ونقل التكنولوجيا في قطاع البناء؛

(د) حماية التنوع البيولوجي، بالتخطيط من أجل الحفظ في منطقتي ألتاي وسايان وتعزيز إدارة المناطق المحمية.

١٦ - وسعيًا للتخفيف من أثر أزمة "زود"، يقدم البرنامج الإنمائي الدعم حالياً لجهود الإنعاش العامة التي تبذلها حكومة منغوليا من خلال خطة "النقد مقابل العمل" لتوفير الدخل الفوري للرعاة المتأثرين لقاء نقل جثث الحيوانات ودفنها، وإتاحة فرص رزق بديلة للرعاة.

١٧ - ويدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة شركاءه المنغوليين في تعزيز الأمن البيئي عبر دعم الإدارة البيئية السليمة، والإدارة الكفؤة، واستخدام الموارد الطبيعية والبيئة في منغوليا على نحو مستدام لكفالة رفاه سكانها. وتنحصر أنشطة هذا البرنامج، بشكل رئيسي، في مجالات تغير المناخ والنظم الإيكولوجية وإدارة النفايات الخطرة. وقد تركّزت أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، على أثر إتمام تقرير التقييم بشأن تغير المناخ في عام ٢٠٠٩ وتكملة أعمال أخرى متعلقة بتغير المناخ، على مواطن الضعف الحضرية في مجال المياه من حيث ارتباطها بتغير المناخ. وشمل التعاون على صعيد النظم البيئية إعادة التأهيل والتعليم ومشاريع كسب العيش، فضلاً عن إعادة النظر في القانون البيئي ذي الصلة. وعلاوة على ذلك، يقدم البرنامج المساعدة حالياً من أجل دمج جميع الأنظمة المتعلقة بالتنوع البيولوجي ضمن قانون موحد لحفظ التنوع البيولوجي. وتتركز الأنشطة في قطاع النفايات الخطرة حول الإجراءات المتعلقة بطبقة الأوزون: تعزيز المؤسسات، وإدارة الإلغاء التدريجي للمواد المستنفدة للأوزون، وإقامة الربط بالشبكات الإقليمية والدولية (عما في ذلك الحوار والتجارة). وستُدمج الأنشطة المستقبلية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، الذي سيكتمل في عام ٢٠١٠.

رابعاً - الخلاصة

١٨ - كما هو مبين في هذا التقرير، لا يني مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية يتعزز ويكتسب طابعاً مؤسسياً بعدما حظي باعتراف واسع. وقد أحرزت منغوليا تقدماً نحو البدء بالتفاوض بشأن معاهدة ثلاثية مع الصين والاتحاد الروسي ترمي إلى إضفاء الطابع

المؤسسي على هذا المركز. وعلاوة على ذلك، قدّمت مختلف الإدارات والبرامج والصناديق والوكالات التابعة للأمم المتحدة الدعم إلى منغوليا في مواجهة الآثار الإيكولوجية والاقتصادية والإنسانية والعواقب المترتبة على الأمن البشري جراء ظاهرة "زود" الأخيرة، وللتخفيف من آثار الظواهر المناخية القاسية، بما يشمل المساعدة الإنمائية. ويأمل الأمين العام في أن تسهم المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة أكثر في تعزيز مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية، وفي مساعدة البلد في التصدي بفعالية للأزمة الإيكولوجية الراهنة وتحقيق التنمية المستدامة والنمو المتوازن، فضلاً عن تعزيز جهودها الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.